أثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر
(دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2014)

د./ عيسى نجاة*

Abstract:

Le chômage en Algérie est lié avec des politiques économiques adoptées pour soulager les indicateurs économiques qui ont un impact négatif sur le développement économique, Puisque l'économie algérienne est de nature improductif lié avec des changements dans des prix du pétrole, ce modèle économique pour gagner l'autonomie relative lui permet d'être compatible avec les politiques économiques en plus de la fourniture de l'environnement approprié et des mécanismes effectifs pour l'accomplissement des plans et des programmes futurs suivez les progrès développements internationaux qui exigent la conservation des équilibres économiques en Algérie.

Les mots clés: **C**hômage en Algérie, **C**roissance économique, **P**olitiques économiques, **E**mploi

ملخص:

ترتبط البطالة في الجزائر بسياسات الاقتصادية المعتمدة في التخفيف من حدة المؤشرات الاقتصادية والتي لها تأثير سلبي على التطور الاقتصادي. وبما ان الاقتصاد الجزائري ذي طبيعة ريعية، مما يجعل له ارتباط قوي بالتغيرات في أسعار النفط، وهذا ما يتطلب تغيير هذا النمط الاقتصادي ليكسب استقلالية نسبية تسمح له بالتماشي مع السياسات الاقتصادية المعتمدة بالإضافة إلى توفير البيئة الملائمة والآليات الناجعة لرسم وتجسيد مخططات والبرامج المستقبلية لمواكبة التطورات الدولية مما يستوجب المحافظة على جملة من التوازنات الاقتصادية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: البطالة في الجزائر، النمو الاقتصادي، السياسات الاقتصادية، التوظيف.

* أستاذة محاضرة (ب) - جامعة الجزائر3

مخطط المقال:

مقدمة
1) الإطار المفاهيمي لمؤشر النمو الاقتصادي والبطالة
1-1) ماهية النمو الاقتصادي والبطالة
1-2) واقع النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر
1-3) واقع النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر
2) التطبيق القياسي لأثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر (1990-2014)
2-1) توصيف النموذج المقدر والتمثيل البياني لمتغيرات الدراسة
2-2) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
خاتمة

مقدمة:

تعتبر البطالة من أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه العديد من دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، فالتقديرات الصادرة عن منظمة العمل الدولية تشير إلى وجود 75 مليون شخص يد عاطلة على مستوى العالم بنهاية سنة 2014. ومند بداية التسعينات من القرن الماضي، انتهجت معظم الدول برامج تنموية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ساهمت في في دعم أداء الاقتصاد الكلي وساعدت على احتواء الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وتحول الزخم الإصلاحي بالاتجاه الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين كفاءة الموارد من خلال تحرير أسواق السلع والخدمات ورأس المال.

أصفرت الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر على غرار الدول العربية عن أثر واضح شمل جميع النواحي بما فيها معدلات البطالة. على ضوء ذلك، فان محاولة معرفة أثر معدلات النمو الاقتصادي الناجم عن الإصلاحات المنتهجة على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام أساليب كمية تساعد على القياس والتنبؤ بمسار حجم البطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، يمكن صياغة الإشكالية على النحو: **ما مدى مستوى الترابط الحقيقي لمعدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الجزائر؟**
وكإجابة مؤقتة على هذا التساؤل، وضعنا **فرضية للدارسة: توجد علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الجزائر، فكلما حصل تحسن في معدلات النمو سيحصل انخفاض في معدل البطالة.**

1) الإطار المفاهيمي لمؤشر النمو الاقتصادي والبطالة:

يعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات الذي يفترض أن يؤدي إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد مما جعله موضع الاهتمام للعديد من الباحثين الاقتصاديين ومن هؤلاء الأمريكي OKUN Arthur Melvin 1962 الذي ركز دراسته على قياس التطبيقي للمؤشر النمو الاقتصادي وأثره على معدلات البطالة، انطلاقا من التصور الكينزي[1]. وقد أظهرت الدراسة نتيجة مهمة أصبحت بمثابة أساس النظري للعلاقة بينهم، وتنص على أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة. ولكن هذه الدراسة شملت فترة اقتصادية تميزت بمعدلات نمو اقتصادية حقيقية، ولم تشهد تنوع اقتصاد كما هو حاصل في الوقت الراهن وكذلك كانت الاقتصادية منتجة وليست ريعية كما هو الآن في بعض الدول كالجزائر[2].

1-1) ماهية النمو الاقتصادي والبطالة:

تعتبر البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار على تركيبة المجتمع. وهي من أهم معوقات التنمية الإقتصادية الحقيقية بحيث تتلخص في حدوث نمو في الناتج الوطني الاجمالي دون أن يصحب ذلك تطور متوازن في القاعدة الانتاجية، ويصبح النمو في هذه القاعدة ذا طبيعة متجددة ذاتيا. ولعل البعدين الاقتصادي والاجتماعي للبطالة يزيدان من تعقيدها ويفرضان اعتماد وسائل تحليل متعددة لفهم طبيعتها وآثارها ومن ثم محاولة تحديد آليات التأثير عليها[3]. وقد وشهدت العديد من الاقتصاديات في السابق والحاضر تفاقمًا كميًا ونوعيًا لمشكلة البطالة، وترجع خطورة هذه المشكلة إلى آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، ولذلك حظيت المشكلة باهتمام متخذي القرارات، وواضعي السياسات، والباحثين الاقتصاديين وغيرهم[4].

لعل الغالب في تحليل ظاهرة البطالة هو اعتماد المقاربات الاقتصادية والاجتماعية من أجل فهم وتفسير الظاهرة. ولذلك نجد العديد من الدارسات الاقتصادية تحاول فقط فهم الظاهرة من وجهة نظر محددة دون محاولة فهم العلاقات المعقدة والسببية التي تؤثر في البطالة وكيفية تغير الظاهرة نفسها في حالات عامة وخاصة أو الحالات نمطية[5].

تغير معدلات النمو الاقتصادي يؤدي حسب المقاربة القياسية إلى انخفاض معدلات البطالة بنسب متفاوتة، تفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي المحقق. وكذلك فإن ارتفاع معدلات البطالة قد يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل تحدده طبيعة البطالة ومصدرها ومدى ارتباطاها بالقطاعات الأكثر تأثيرا على النمو في الاقتصاد. وعليه، فعرفة الأثر المتبادل بين معدلات

النمو ومعدلات البطالة يعتبر أهم عامل لفهم كيفية التأثير على البطالة، باعتبار أن السياسات الاقتصادية توضع عادة لزيادة معدلات النمو وليس لتخفيض نسب البطالة السائدة، التي تعتبر في أغلب النماذج الاقتصادية القياسية كمتغيرات خارجية[6]. ويوضح الجدول التالي المفاهيم النظرية للمؤشرين النمو الاقتصادي والبطالة:

الجدول (01): المفاهيم النظرية لمؤشرين النمو الاقتصادي والبطالة

معدلات النمو الاقتصادي: يمثل نسبة التغيير في الناتج المحلي الإجمالي* خلال فترة محددة عادة ما تمثل السنة □سب الدورة الاقتصادية. ويمكن تمييز نوعين من معدل النمو الاقتصادي: 1. معدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي□الأ□عار الجارية؛ 2. ومعدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي□الأ□عار الثا□تة.
معدلات البطالة: أعطت منظمة العمل الدولية مفهوما للبطالة□أن العاطل هو كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى. ويمكن تصنيف عدة أنواع من البطالة: - البطالة الهيكلية: هي□طالة جزئية□معنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو □ناعي معين وهي لا تمثل□الة عامة من البطالة في الاقتصاد. - البطالة المقنعة: ينشأ هذا النوع من البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل. - البطالة المقنعة: ينشأ هذا النوع من البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل. - البطالة الظاهرية اللاإرادية في المجتمعات الصناعية المتقدمة إنما يعزى □هورها إلى مستوى الطلب الكلي الفعلي؛ - البطالة الطبيعية: تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الا□تكاكية وعند مستوى العمالة الكاملة؛ - - والبطالة السلوكية (الاجتماعية): وهي أن المجتمع قد لا يقبل□بعض المهن وفرص العمل]الرغم من توفرها ويفضل الفرد أن يبقى عاطلا دون أن يعمل]مثل هذه المهن.

المصدر: من كتب مختلفة في الاقتصاد الكلي.

* للناتج المحلي الإجمالي الخا□أنه مجموع القيم المضافة لكافة و□دات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والصناعة والخدمات. □يث تمثل القيمة المضافة لو□دة إنتاجية معينة الفرق□ين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الو□دة وقيمة السلع والخدمات الو□يطة المستهلكة في ذلك الإنتاج.

وفي إطار المفهوم الموسع للتنمية على أنها عملية لتوسيع خيارات البشر ليعيشوا الحياة التي يرغبون فيها، تنطوي البطالة على حالة حقيقية من الحرمان واختيار الحياة التي يرغب فيها الفرد العاطل. وتوضح الشواهد التطبيقية، خصوصا تلك المتعلقة بالمجتمعات الاوروبية، أنه يمكن تعويض الفرد المتعطل على الدخل الذي لا يحصل عليه بواسطة برامج اجتماعية تتمحور حول احد أنواع بدل العطالة أو اعانة البطالة، وذلك بغض النظر عن التكاليف الاقتصادية والآثار السلبية على الحوافز التي تترتب على مثل هذه البرامج. ولكن اذا كان للبطالة آثار أخرى سالبة على حياة الأفراد[7].

1-2) واقع النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر:

تعاني الجزائر كبقية البلدان العربية من ارتفاع غير عادي في نسبة البطالة، وهو أمر يؤثر مباشرة على جهود التنمية والانفتاح. ولعل التعامل مع نسب بطالة مرتفعة يختلف كلية عن ما هو سائد في البلدان المتطورة أين تسود معدلات بطالة نوعا ما منخفضة[8]. ويمكن إعطاء نظرة عامة عن تطور معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجدول الموالي:

الجدول (02): تطور معدلات البطالة مقارنة بتطور النمو الاقتصادي (%)

السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
معدل النمو الاقتصادي	1,2	1,8	2,2	0,2	1,3
معدل البطالة	19,7	21,2	23,8	23,2	24,4
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	1999
معدل النمو الاقتصادي	0,7	2,3	4,00	3,4	3,5
معدل البطالة	28,1	28,00	28,00	28,00	30,00
السنة	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الاقتصادي	3,7	3,7	4,1	6,8	5,2
معدل البطالة	30,00	27,00	25,9	23,7	17,7
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي	5,3	2,00	3,00	3,00	2,4
معدل البطالة	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي	3,3	2,5	2,5	2,1	2,3
معدل البطالة	10	10	10	9,8	9,8

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال موقع الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962- 2011، ص 69.

ان فهم النمو الاقتصادي في الجزائر يعتبر عملية معقدة يتعدى نطاق هذه الورقة البحثية، التي تركز على قياس مدى تأثير معدلات النمو الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة إلى مستوياتها الطبيعية. فبالرغم من تعدد الأسباب والقيود الهيكلية والتنظيمية والاقتصادية والمالية التي تعيق النمو الاقتصادي، فإن عملية توفير مناصب عمل وديناميكيته مرتبطة بعملية النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا.

إن ما يميز النمو الاقتصادي في الجزائر هو إرتفاعه من جهة، نتيجة سيطرة قطاع المحروقات في تكوينه، ومن جهة أخرى تذبذبه وانعدام توازنه بين القطاعات نتيجة ضعف القطاع الصناعي وتراجعه وضعف القطاع الفلاحي وعجزه في تغطية الحاجيات الغذائية. في هذا الصدد تشير المعطيات الخاصة بمعدلات النمو الاقتصادي أن الجزائر وبالرغم من أنها شهدت معدلات نمو اقتصادي مميزة (الجدول 02)، إلا أن توفير فرص العمل يبقى مخيبا للآمال، حيث بقي معدل البطالة يكتب برقمين.

وبالرجوع إلى معطيات الجدول (02) نجد أن نسب البطالة في تراجع مستمر وهذا بفضل تدابير الحكومة لدعم النمو (2001-2004) ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وأخيرا المخطط الخماسي (2010-2014) الذي رصدت له الدولة ميزانية قدرها 286 مليار دولار. وبالرغم من الايجابيات التي جاءت بها برامج إنعاش النمو بمراحلها الثلاث من 2001 إلى 2014 في تحسين الوضعية العامة للبلاد إلا أنها ليست الحل الأمثل في معالجة مشكلة البطالة بحكم أن هذه البرامج كانت بالأساس موجهة إلى الهياكل القاعدية والبنى التحتية، وهي استثمارات كثيفة رأس المال لكنها قليلة في خلق فرص العمل الدائمة.

1-3) الإطار النظري لتوضيح للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة:

ويعتبر قانون OKUN Arthur Melvin من أهم القوانين التجريبية التي تقيس مدى تأثير النمو على التشغيل. هناك صيغتان رياضيتان لهذا القانون، الصيغة الأولى تسمى "صيغة الفجوة" والثانية هي "صيغة الفروقات". بالنسبة لصيغة الفجوة، فإن زيادة نسبة النمو من نقطة إلى ثلاثة نقط مئوية تخفض معدل البطالة بـ 1/3 إلى نقطة واحدة مئوية. هذه العلاقة تجريبية وليست صيغة رياضية مضبوطة وتختلف باختلاف البيانات من دولة لأخرى، لكنها تعكس، متى كانت العلاقة قوية، مدى استفادة التشغيل من النمو: وظيفة النمو هو زيادة التشغيل وبالتالي محاربة البطالة والفقر[9].

وبهذا، يعتبر **قانون أوكن** OKUN الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة. وينص هذا القانون على وجود علاقة عكسية تبادلية بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل البطالة. وقد تم الوصول إلى هذا القانون عن طريق دراسة تحليلية لبعض متغيرات الاقتصاد الأمريكي في الفترة الممتدة بين 1947 وحتى سنة 1960، وقد لاحظ **أوكن** أن كل 3% في نمو الناتج الإجمالي يؤدي إلى خفض معدل البطالة بمقدار 1%.

فإذا رمزنا إلى الناتج الداخلي الطبيعي (الممكن) y^* وإلى الناتج الفعلي بـ y^* وإلى البطالة الفعلية بـ u والتوظيف الكامل بـ u^* فإن:

$$\frac{Y - Y^*}{Y} = 3(U - U^*) \dots \dots \dots (01)$$

وفي سنة 1970، اقترح **أوكن** وجود شكلين لهذه العلاقة يمكن تبيانهما على النحو التالي:

- **نموذج الفجوة:** ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$Y_t - Y_t^* = -\beta(U_t - U_t^*) \dots \dots \dots (02$$

حيث: Y الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي الفعلي
Y* الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي الممكن
U المعدل الفعلي للبطالة
U* المعدل الطبيعي للبطالة
β معامل أوكن (Okun)

نموذج الفرق: يأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta U_t + e_t \dots \dots \dots (02)$$

حيث: e_t حد الخطأ

وفي مقال للاقتصاديين Barreto و Howland في سنة 1993 بعنوان " وجود شكلين في علاقة **أوكن** بين النمو الاقتصادي والبطالة "، أثبتا أن المتغير التابع والمتغير المستقل يتحددان طبقا لموضوع الدراسة، فإذا كان موضوع الدراسة هو قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة، يتم استخدام المعادلة التالية:

$$\Delta U_t = \beta_0 + \beta_1 \Delta Y_t \dots \dots (03)$$

أما إذا كان موضوع الدراسة هو قياس أثر البطالة على النمو الاقتصادي فيتم استخدام المعادلة **(02)**.

2) التطبيق القياسي لأثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر (1990-2014):

منذ عدة سنوات، إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض في نسبة البطالة لا يؤكد على وجود علاقة قوية بين النمو والبطالة. ورغم معدل أن النمو إيجابي إلا أنه لا يمكن في الوقت الراهن من تخفيض نسب البطالة بشكل كبير. ولعل السبب الرئيسي يرجع إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على النمو المحقق في قطاع المحروقات، والذي رغم أهميته إلا أنه لا يخلق مناصب عمل بشكل كبير من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض كبير في نسبة البطالة[10].

2-1) توصيف النموذج المقدر والتمثيل البياني لمتغيرات الدراسة:

يعني قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة آليا استخدام العلاقة التالية في التقدير:

$$\Delta U_t = \beta_0 + \beta_1 \Delta Y_t \dots \dots (03)$$

الشكل (01): معدل البطالة

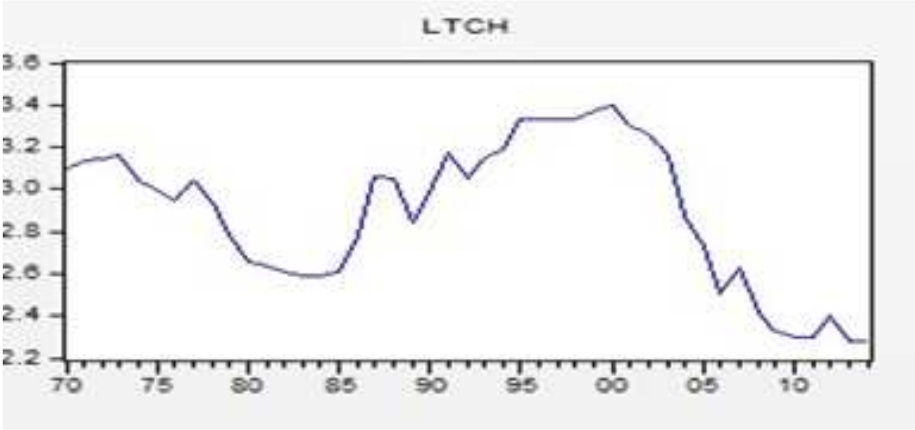

الشكل (02): معدل النمو الاقتصادي

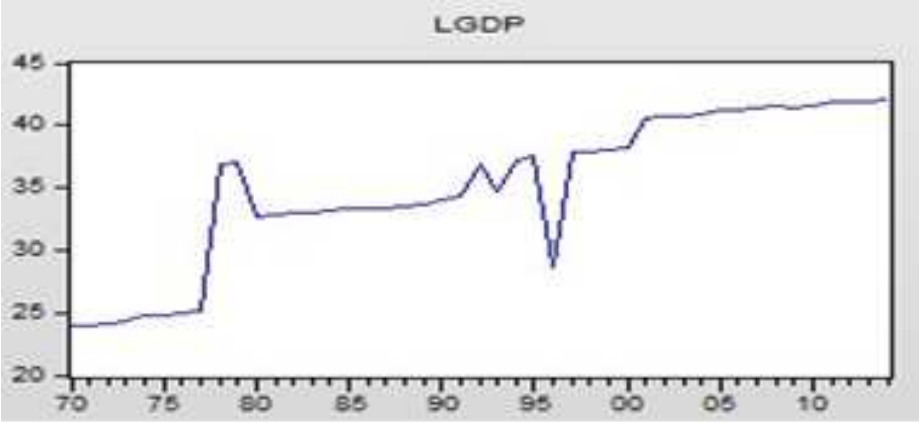

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات الدراسة نلاحظ أن كل المتغيرات لها مركبات الإتجاه العام حيث يبدو أن هذه الأخيرة عرفت إتجاه عام تصاعدي عشوائي خلال الفترة المدروسة، مايعني أن متوسط المتغيرات في حالة تغير مستمر مع مرور الزمن، كما أن الإنحرافات عن خط الإتجاه العام الذي يمثل متوسط غير مستقر هي قيمة غير ثابت إذا أنها تساهم في التطور طويل المدى للسلسل، هذه الخصائص المميزة للمتغيرات تتوافق مع مميزات متغيرات غير مستقر تتبع نموذج سير عشوائي مع إنحراف، حيث يكون كل من تباينها ومتوسطها مرتبط بالزمن والتي يمكن تحويلها إلى سلاسل مستقرة بمجرد إخضاعها للفروقات من الدرجة الأولى وللتأكد نستعمل إختبار ديكي فولر المطور ADF.

2-2) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

إنما تكتسبه خاصية الإستقرارية من أهمية بالغة، وما يمكن أن يؤدي إليه عدم توفرها في مختلف المتغيرات المستخدمة وفي مختلف الدراسة الميدانية للإستنتاجات المطلقة والنتائج المزيفة وغير واقعية، ولهذا فإن الإهتمام يجب أن ينصب على إختبار مدى إستفاء متغيرات الدراسة، وبالتالي ضمان المعالجة الإحصائية السليمة لهذه المتغيرات والتي تعتبر ضرورة ملحة للحصول على النتائج، تتمتع على الأقل بقدر معين من الثقة والمصداقية.

سنبدأ باختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرتين، وذلك عن طريق استعمال اختبار دكي فولر للجذور الوحدوية، وهذا بعد حساب درجة التأخير بناء على أصغر قيمة لكل من معامل اكايك AIC ومعامل شوارز SCH، ونتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة يمكن توضيحها في الجدول التالي بمعالجة إشكالية الإستقرارية لدى متغيرات المدروسة بالإعتماد على إختبار ديكي فولر المطور على كل المتغيرات.

الجدول (03): اختبار دكي فولر للسلاسل غير المستقرة

		النموذج رقم 6		النموذج رقم 5		النموذج رقم 4	
المتغيرة	درجة التاخير	القيمة الحرجة	اختبار ADF	القيمة الحرجة	اختبار ADF	القيمة الحرجة	اختبار ADF
TCH	1	-3.52	-0.87	-2.93	0.16	-1.94	1.26
TGDP	1	-3.52	-2.18	2.93-	-1.12	1.94-	0.58-

من خلال الجدول، نلاحظ ان القيمة المحسوبة لاختبار دكي فولر للنماذج 6، 5، 4 أكبر من القيمة الجدولية عمد مستوى معنوية 5٪ لجميع المتغيرات، ومنه نقبل الفرضية الصفرية، ومنه وجود مركبة الاتجاه العام، مما يبين أن المتغيرتين TGDP, TCH غير مستقرة عند المستوى، ولنزع مركبة الاتجاه العام من السلسلتين غير المستقرتين نستخدم طريقة الفروقات من الدرجة الأولى والتي تعتمد على الشمل التالي:

$$TCH = TCH - TCH(-1)\,, DTGDP = TGDP - TGDP(-1)$$

الجدول (04)

	النموذج رقم 6		**النموذج رقم 5**		**النموذج رقم 4**	
المتغيرة	القيمة الحرجة	اختبار ADF	القيمة الحرجة	اختبار ADF	القيمة الحرجة	اختبار ADF
TCH	3.52	-4.05	-2.93	-3.87	-1.94	-3.47
TGDP	3.52	-7.04	-2.93	-7.12	-1.94	-7.05

بمقارنة القيم المحسوبة لدكي فولة مع القيم الحرجة يتضح أن الفروقات الأولى لكل متغيرة من المتغيرات هي عبارة سلسلة زمنية مستقرة وذلك بدلالة القيم المطلقة لدكيفولر التي تفوق تلك الحرجة عند مستوى معنوية 5٪.

اختبار التكامل المتزامن

باعتبار المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة –التفاضلات الأولى للمتغيرتين– مما يدل على وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات، وبالتالي يضمن استمرارية مسار هذا التكامل على المدى الطويل، وللتاكد من امكانية وجود تكامل متزامن قمنا باستعمال طريقة المرحلتين لانجل وغرانجر، وعليه سوف نقوم بتقدير التنوذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

الجدول (05): اختبار التكامل المتزامن لانجل وغرانجر

المتغيرة	المعامل	الخطا المعياري	احصائية ستيودنت	الاحتمال
الثابت	9.14	0.238	38.322	0.00
TGDP	0.43-	0.063	6.832	0.00
معامل التحديد	0.725058		اختبار DW	2.291

المصدر: من اعداد الباحثة بالعتماد على مخرجات eviews 9.0

بناءا على نتائج الجدول أعلاه، يتبين أن هناك علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، كما تبرز احصائية ستيودنت ان معلمة معدل النمو الاقتصادي TGDP لها معنوية احصائية تختلف عن الصفر. أي أنها تؤثر بصورة كبيرة وملموسة على معدلات البطالة في المدى الطويل، كما ندل قيمة معامل التحديد على أن التغير في معدل النمو الاقتصادي يفسر 72٪ من تغيرات معدل البطالة ويرجع الباقي الى أخطاء في القياس أو وجود متغيرات أخرى تفسر معدلات البطالة. كما تاكد إحصائية داربن واتسون على عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء بعد القيام بتقدير العلاقة في المدى الطويل سوف نقوم بتطبيق اختبار الاستقرارية على البواقي الانحدار.

إستقرارية البواقي

الشكل (03): إستقرار البواقي

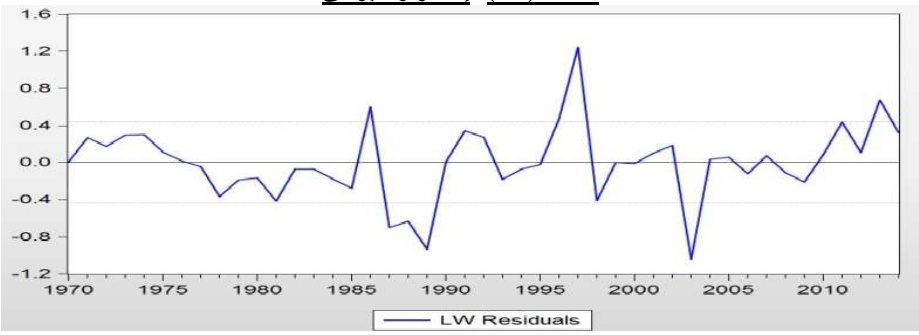

من خلال المنحنى نلاحظ أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى وللتأكد نستعمل إختبار ديكي فولر.

جدول (06): إختبار ديكي فولر المطور (ADF) دراسة إستقرارية الأخطاء

المتغيرات	المستوى	Modèle	التأخر	T_{ADF}	القيم الحرجة المجدولة لـ ADF		
					10%	5%	1%
EREUR	LEVEL	NONE	0	-5.44	-1.61	-1.94	-2.68
		INTERCEPT	0	-5.38	-2.60	-2.9	-3.58
		TREND	0	-5.39	-3.18	-3.51	-4.18

المصدر: من اعداد الباحثة بالعتماد على مخرجات eviews 9.0

عندما يكون أخطاء النموذج مستقر حسب JOHANSEN فإنه هناك إمكانية لوجود تكامل متزامن بين متغيرات النموذج، وهذا ما يدفعنا إلى إختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في الفرع الموالي:

جدول (06):

المتغيرة	المعامل	الخطا المعياري	احصائية ستيودنت	الاحتمال
الثابت	0.007-	0.151	0.051-	0.96
TGDP	0.407-	0.17	2.4-	0.03
معلمة حد تصحيح الخطا	0.21-	0.038	5.51	0.00
معامل التحديد	0.603		اختبار DW	1.88

عمليا ما يهمنا في هذا النموذج بالدرجة الاولى هو معامل تصحيح الخطا –معامل البواقي المؤخرة–، فمن خلال الجدول نجد أن معلمة حد تصحيح الخطا لها دلالة احصائية وذات إشارة سالبة وهو الطلوب. وهذا ما يثبت أم سلوك معدلات البطالة قد يستغرق عند حدوث صدمة حوالي سنتين حتى يصل إلى وضعية التوازن في الأجل الطويل. ويسمى أيضا هذا المعامل بقوة الارجاع – سرعة التعديل–يقيس سرعة معدل البطالة التي تسمح له بالرجوع للتوازن في كل فترة، فنقول أنه في كل فترة سنة تعديل ما يزيد 21٪ من اختلال توازن معدلات البطالة. وهذا ما يفسر فرضية التكامل المتزامن، ومن ثم يمكن قبول نموذج تصحيح الخطا الذي يربط بين معدلات النمو ومعدلات البطالة.

خاتمة:

استهدف الدراسة قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2014 وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين معدل النمو والبطالة، هذا يعني أن معدلات النمو الاقتصادي لتأثير متباين خلال الفترة الزمنية على حسب الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر والبرامج التي تتم تنفيذها لتحقيق التوازن بين معدلات النمو الاقتصادي ومؤشرات البطالة تبين انها لم تكن ناجعة للتقليل من الفجوة.

تزيد معدلات النمو تزداد المخصصات وتدعيمات المنفقة من طرف الدولة لتعزيز وتخفيض معدلات البطالة ولكن النتائج المحصل لم تكن في المستوى المطلب اذا تعتبر نسب انخفاض البطالة ضئيلة مقارنة بالإجراءات المتخذة.

هناك أثر موجب معنوي ضئيل للنمو الاقتصادي على البطالة في الأجل الطويل دليل على عدم نجاعة البرامج والمخططات والإجراءات الاقتصادية التي تضمنتها السياسة الاقتصادية في الجزائر منذ التسعينات القرن الماضي وإلى بداية الألفية الثالثة وهذا يدل على أن تبني هذه المخططات لم يسعى لحل المشكل جذرياً مما أدى إلى تفاقمه.

ترتبط معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بإيرادات وهمية ناجمة عن الاقتصاد الريعي الذي ينتمي إليه الاقتصاد الجزائري مما يستدعي تغيير النمط الاقتصادي في الجزائر حتى يعيد هيكلة معدل النمو ليصبح قادرا على مشكل البطالة.

الهوامش والمراجع:

1 Article, «La loi d'Okun», 20/02/2014,
http://bts-banque.nursit.com/La-loi-d-Okun

2 ارجع إلى:

- OKUN Arthur Melvin, «Potential GNP, its measurement and significance», Cowles Foundation, Yale University, 1962.

http://cowles.Ecom.yale.edu/p/cp/p01b/p0190.pdf

- ابراهيم رسول هاني، «أثر أسواق رأس المال في النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية في بلدان عربية مختارة)»، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2006؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، «تطور مؤشرات التنمية البشرية 1996-2006 »، الجزائر، 2006؛
- جلال الشيخ العيد &عيسى بهدي، «قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011»، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012، ص ص 23-34؛
- الديوان الوطني للإحصائيات، «حو لة إحصائية 1962-2011 (الفصل الثاني- التشغيل)»، الجزائر، 2012؛
- مي حمودي عبد الله الشمري، «واقع وأسباب البطالة في العراق بعد 2003 وسبل معالجتها»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 37، 2013، ص ص 131–150؛
- مجدي الشوربجي، «أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 06، 2008، ص ص 141-174.

3 معاوية أحمد حسين & هناء محمود سيد أحمد، «الأثر الاقتصادي للبطالة : حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 36، 2012، ص ص 187-207.

4 مجدي الشوربجي، «أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 06، 2008، ص ص 141-174.

5 مختاري فيصل، «العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية»، على الخط، ص 2،

www.kantakji.com/media/4130/7841.doc

6 مختاري فيصل، المرجع السابق، ص 1،

7 معاوية أحمد حسين & هناء محمود سيد أحمد، مرحع سبق ذكره.

8 مختاري فيصل، مرجع سبق ذكره، ص 11.

9 المعهد العربي للتخطيط (الكويت)، «تطبيقات حول التشغيل والنمو: قانون أوكن -OKUN'S LAW-»، على الخط، ص 2.

http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/227_P14027-4.pdf

10 مختاري فيصل، مرجع سبق ذكره، ص 11.